

صياغة اسم الآلة دراسة معاصرة في ضوء قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

Formulation of utilitarian noun is a contemporary study under the decisions of Arabic Language Academy in Cairo

محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

جامعة المدينة العالمية، (ماليزيا)، mohamed.salah@mediu.my

تاريخ الاستلام: 2021/04/06 تاريخ القبول: 2021/05/10 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص

تناول البحث صياغة اسم الآلة من خلال الوقائع المعاصرة للمجتمعات العربية، في ضوء قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فتناول الصيغ الصرفية لاسم الآلة التي أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها، مع النظر في قراراته والرجوع إلى ما قاله علماء الصرف القدماء والمحدثين، وكيفية توظيف تلك الصيغ التي أقر المجمع قياسيتها في خدمة المجتمعات العصرية في ظل كثرة المخترعات الحديثة في مختلف المجالات، بمختلف القدرات والأوصاف. وقد سار البحث على المنهج الاستقرائي باستقراء القرارات الصادرة عن المجمع في هذا الشأن، والمنهج التحليلي في تحليل تلك القرارات والرجوع إلى مظاهرها الرئيسية، وقد حاول البحث قدر جهده في مناقشة قرارات مجمع اللغة العربية أن يواكب العصر في إطار لا يُخرج اللغة عن ثوابتها الأصيلة، وتوصل إلى نتائج من أهمها: اقتراح بعض الأسس التي يراها مهمة في وضع أسماء المخترعات الحديثة، بما يوفر الاقتصاد والكفاية اللغوية، كما يوصي البحث بتوصيات من أهمها: ضرورة العمل على توحيد المصطلح العربي في الأقطار العربية المختلفة.

كلمات مفتاحية: صياغة، اسم الآلة، معاصرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

Abstract

It must This Study discussed formulation of utilitarian noun using contemporary realities of Arab Societies under the decisions of Arabic Language Academy in Cairo. This Study also discussed adverbial formulas of utilitarian noun which Arabic Language Academy in Cairo approved its analogies, considered the decisions, reviewed the opinions of Traditional and Modern Morphology Scholars. Arabic Language Academy in Cairo also considered how to use the approved analogies of formulas of contemporary community service, under the large number of modern inventors in various fields with different capabilities and descriptions. This Study used Inductive Approach to extrapolate the decisions issued by Arabic Language Academy in Cairo in this regard, and Analytical Approach to analyze those decisions and referring to its main points. This Study tried to discuss decisions of Arabic Language Academy in modernizing without deviating from language constants, and reaching the most important results such as; suggest some of the important foundations in titling the modern inventors to provide economics and linguistic competence, and Research recommends; the necessity of unification the Arabic term in different Arab countries.

Key words: Formulation, Kutilitarian noun, contemporary, Arabic Language Academy in Cairo.

مقدمة:

تناول البحث صياغة اسم الآلة من خلال الوقائع المعاصرة للمجتمعات العربية، وما جدَّ فيها من مخترعات، وما اقتضته طبيعة تطور العلوم المختلفة من ضرورة إيجاد مصطلح عربي، واسم عربي موحد لكل جديد في مجال العلوم الحديثة، تناول ذلك في ضوء قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، التي عالجت قياسية أوزان اسم الآلة، والأسس التي عليها يمكن أن تُصاغ أسماء المخترعات، وتُوضع الأسماء العلمية العربية الموحدة لهذه المخترعات، فتناول الصيغ الصرفية لاسم الآلة التي أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها، ونظر البحث في قرارات المجمع مع الرجوع إلى ما قاله علماء الصرف القدماء والمحدثين، وناقش البحث كيفية توظيف تلك الصيغ التي أقر المجمع قياسيتها في خدمة المجتمعات العصرية في ظل كثرة المخترعات الحديثة في مختلف المجالات، بمختلف القدرات والأوصاف؛ فقد نجد في الآلات ما يتميز بالسرعة وما يتصف بالبطء، وكلاهما يؤدي نفس الدور، وربما مع اختلاف جودة المنتج عن كل آلة، وقد حاول البحث قدر جهده في مناقشة قرارات مجمع اللغة العربية أن يواكب العصر في إطار لا يُخرج اللغة عن ثوابتها الأصيلة.

يعيش العالم الآن في تسارع معرفي لم يُسبق، وتأتي كل الثقافات والحضارات بمخترعات جديدة، وعلى كل ثقافة أن تستوعب ما تتمخض عنه غيرها من الحضارات؛ لذا كان لزاماً على الحضارة العربية أن تضع أسماء عربية الأصول والجدور، منضبطة الصياغة، موافقة لوصف المسميات التي تطلق عليها تلك الأسماء، وذلك شأن كل حضارة ترغب في مواكبة العصر قدر طاقتها.

يهدف البحث للوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

1. عرض وبيان القرارات الصادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن صياغة اسم الآلة.
 2. بيان مناسبة هذه القرارات من عدمها من خلال عرضها على مظانها الأصيلة.
 3. اقتراح بعض الضوابط لصياغة اسم الآلة في العصر الحديث.
 4. بيان بعض الفروق الدلالية الدقيقة بين صيغ اسم الآلة.
 5. اقتراح كيفية توظيف تلك الفروق في صياغة اسم الآلة للدلالة على المخترعات الحديثة..
- سار البحث على المنهج الاستقرائي باستقراء القرارات الصادرة عن المجمع في هذا الشأن، والمنهج التحليلي في تحليل تلك القرارات بالرجوع إلى مظانها الرئيسية.

1. المبحث الأول/ صيغ: (مِفْعَل)، و(مِفْعَال)، و(مِفْعَلَة):

القرار الأول: "يصاغ اسم الآلة قياساً على (مِفْعَل)، و(مِفْعَال)، و(مِفْعَلَة) من كل فعل ثلاثي لكل ما يعالج به الشيء". صدر القرار في الجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1936، صفحة 366).

القرار الثاني (تعديل القرار الأول): "يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن (مِفْعَل)، و(مِفْعَال)، و(مِفْعَلَة) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة". صدر القرار في الجلسة السابعة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1936، صفحة 379)، (أمين و التريزي، 1984م، صفحة 46).

1.1. تعليق على القرارين:

"الآلة: ما يعالج بها، ويشق اسمها من الفعل الثلاثي على ثلاثة أمثلة: (مِفْعَل)، و(مِفْعَلَة)، و(مِفْعَال) – بكسر الميم في ثلاثتها- نحو: (مِخِيط)، و(مِخْرَز)، و(مِنْجَل)، و(مِكْنَسَة)، و(مِطْرَقَة)، و(مِصْفَاة)، و(مِفْتَا ح)، و(مِصْبَا ح)، و(مِفْرَا ض)" (عبد الله، 2000، صفحة 276)، (الراجحي، 1984، صفحة 88)، (دراز، د.ت، الصفحات 452-453)، يقول سيبويه: "هذا باب: ما عالجت به: أما المُقْص فالذي يُقْص به، والمُقْص المكان والمصدر، وكل شيء يُعَالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: (مِحْلِبٌ) و(مِنْجَلٌ) و(مِكْسَحَةٌ) و(مِسْلَةٌ) و(المِصْفَى) و(المِخْرَز) و(المِخِيط)، وقد يجيء على (مِفْعَالٍ) نحو (مِفْرَا ضٍ) و(مِفْتَا ح) و(مِصْبَا ح)، وقالوا: (المِفْتَا ح) كما قالوا: (المِخْرَز) وقالوا: (المِصْرَجَة) كما قالوا: (المِكْسَحَة)" (سيبويه، 1988م، الصفحات 94/4-95)، وانظر: (ابن السراج، 1988، صفحة 151/3)، (الفيومي، د.ت، صفحة 694/2)، ويقول السيوطي: "بناء الآلة مطرد على (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين و(مِفْعَال) و(مِفْعَلَة) كذلك كمشفر ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة" (السيوطي، همع الهوامع، د.ت، صفحة 327/3).

ويقول النيساري: (النيساري، 1995م، صفحة 28)

و آلة الفعل على مِفْعَل أو مِفْعَال أو مِفْعَلَة كما رأوا

وعلى هذا فهناك تواتر على قياسية هذه الأوزان لاسم الآلة، وهناك تفصيلات أخرى يراها فريق من العلماء، كاشتراط بعضهم مجيء اسم الآلة من فعل متعدٍ. انظر: (التفتازاني، 1374هـ، صفحة

74)، (السروري، 1359هـ، صفحة 41)، وهذا مفهوم من تعريف من لم يشترطوا هذا الشرط، فهو واضح من قول سيبويه السابق: "هذا باب: ما عالجت به" (سيبويه، 1988م، صفحة 94/4)، فالمعالجة هي ممارسة الفاعل الفعل في مفعول. انظر: (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 327/2)، وهذا لا يكون إلا من الفعل المتعدي.

وذهب بعض العلماء مذهب ابن الحاجب قائلاً: "اسم الآلة: هو كل اسم اشتق من فعل لما يستفاد به في ذلك الفعل وصيغته المطردة (مِفْعَل)، و(مِفْعَال)، و(مِفْتَح) و(مِفْتَا ح)، وما ألحق به الهاء مسموع مثله في الزمان والمكان" (ابن الحاجب، 1982م، صفحة 688/1)، فهم يقيسون (مِفْعَل)، و(مِفْعَال) فقط، ويعدون (مفعلة) سماعي لا يقاس عليه.

وإذا كان سيبويه لم يفرق بين ما ألحق به التاء وما لم يلحق، فقال: "هذا باب: ما عالجت به: أما (المِقْص) فالذي يُقْص به، و(المُقْص) المكان والمصدر، وكل شيء يُعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن" (سيبويه، 1988م، صفحة 94/4)، وعدَّ الخليل (مِفْعَلَة) فرع عن (مِفْعَال) عوض فيها التاء من الألف، قال سيبويه: "وسألته -أي الخليل- عن (مِفْعَلِ)، لأي شيء أتم ولم يجز مجرى (إفعل)؟ فقال: لأن (مِفْعَلًا) إنما هو من (مِفْعَال)، ألا ترى أنهما في الصفة سواء، تقول: (مِطْعَنٌ) و(مِفْسَادٌ) فتريد في (المِفْسَاد) من المعنى ما أردت في (المِطْعَن)... فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من (مِفْعَالِ) أبدًا فمن ثم قالوا: (مِقْوَلٌ) و(مِكْيَلٌ)، فأما قولهم: (مصائب) فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن (مصيبة) (فعيلة) وإنما هي (مفعلة) وقد قالوا: (مصاوب)" (سيبويه، 1988م، الصفحات 355-356/4)، فجواز القياس على (مِفْعَلَة) كجوازه على (مِفْعَال).

وعلى هذا يرى البحث صحة القرار الثاني المُعدّل للقرار الأول، حيث يقرر صحة القياس على ثلاثة الأوزان المذكورة فيه؛ وذلك لاتفاق جل العلماء عليها، ويرى كذلك صحته في أن أسماء الآلات الواردة عن العرب لا يُحد عنها لاتباع هذه الصيغ، وإنما يكون المراد في القياس عليها هو عدم سماع المخالف في اسم الآلة المعينة عن العرب.

2. المبحث الثاني/ صيغة (فَعَال):

القرار الثالث: "صيغة (فَعَال) من صيغ المبالغة، واستعملت بمعنى النسب أو صاحب الحدث، وعلى الأخص في الجرف، فقالوا: (نَجَّار)، (خَبَّاز)، (نَسَّك). ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلبس الفاعل -زمانه أو مكانه أو آتته- فقالوا: (نهر جارٍ)، و(يوم صائم)، و(ليل ساهر)، و(عيشة راضية).

وعلى ذلك يكون استعمال صيغة (فَعَّالَة) اسماً للآلة عربياً صحيحاً" (أمين و التريزي، 1984م، صفحة 47).

1.2. تعليق على القرار:

جاء في ((الخصائص)): "هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتمال له لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقوم مجد، وقد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت: (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) و(كرم خالد)" (ابن جني، د.ت، صفحة 357/1)، ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو (أجر): "(أجرٌ) و (أجورٌ)، على (فاعول): وهو الذي يبني به، فارسي معرب" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 1/4))، و(إبريسيم) و(فرند) "(الفرند) وشي السيف، وهو دخيل. و (فرند السيف) وشيّه" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 3/334)، وانظر: (الرازي، 1995م، صفحة 210) (و(فيروزج) وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو (الديباج) "(الدَّبِجُ) النَّفْسُ والتزيين، فارسي معرب. و(دَبِجَ الأَرْضَ المطرُ) يدبجها دبجاً: رَوَّضَهَا. و(الدَّبِجُ): ضَرْبٌ من الثياب، مشتق من ذلك، بالكسر والفتح، مُؤلَّدٌ، والجمع (دَبَابِجٌ) و(دبابيج)" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 2/262)) و(الفرند) و(السهريز) و(الأجر) أشبه أصول كلام العرب -أعني النكرات- فجرى في الصرف ومنعه مجراها. قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤبة:

هل ينجيني حلف سخيت أو فضة أو ذهب كبريت

البيت لرؤبة. انظر: (ابن جني، د.ت، صفحة 1/358)، (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 2/76)، (السيوطي، المزهري، 1998م، صفحة 1/231، 2/482)، (الفراهيدي، د.ت، صفحة 4/194، 5/430) قال: ف(سخيت) من (السخت) ك: (زحليل) من (الزحل) " (ابن جني، د.ت، الصفحات 1/357-358)، فإذا جاز لمن ملك السليقة الصحيحة ورق طبعه، وصحت لغته أن يشتق على غرار اللفظ الأعجمي، فمن الأولى أن يجوز له اشتقاق اسم آلة من أصل عربي صريح.

يضاف إلى هذا أنه في بناء (مَفْعَل) و(مِفْعَال) و(مِفْعَالَة) -اسماء للآلة- يدل على الأداة من دون قيد آخر أو زيادة في معنى، ك(المكنسة) و(المطرقة) و(المفتاح) و(المنشار) و(المبرد) و(المسن) و(المثقب)،

فالمكنسة) هي الأداة التي يُكنس بها، و(المطرقة) هي الأداة التي يُطرق بها، وهكذا... في حين أن صيغة (فَعَّال)، و(فَعَّالَة) و(فُعَّال)، و(فُعَّالَة)، و(فَعَّيْل)، و(فَعَّوْل) وما فيه التضعيف عمومًا تفيد التكرير في الآلة، ك(القذَّاف) وهو (المنجنيق)، و(الحرقَّاة) وهي ضرب من السفن فيها مرامي نيران يرمى بها العدو في البحر، و(الكَلَّاب) و(الكَلُّوب) و(الخطَّاف) ونحوها، وذلك أنها من صيغ المبالغة في الأصل، فهي تفيد التكرير. انظر: (السامرائي، 1981م، صفحة 126)، قال ابن جني في باب (قوة اللفظ لقوة المعنى): "هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: (خشن) و(اخشوشن) فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن)؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومنه قول عمر رضي الله عنه: (اخشوشنوا وتمعددوا) أي: اصلبوا وتناهاوا في الخشنة، وكذلك قولهم: (أعشب المكان) فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: (اعشوشب)" (ابن جني، د.ت، صفحة 264/3)، فزيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى.

وإذا كانت (فَعَّال) من صيغ المبالغة. (راجع على سبيل المثال: (السيوطي، همع الهوامع، د.ت، صفحة 75/3)، (المبرد، 1994م، صفحة 113/3)، (السامرائي، 1981م، صفحة 107)، (عبد الله، 2000، صفحة 226)، وإذا كانت التاء تضاف لزيادة المبالغة، "فهي تزداد على قسم من الصفات فتكون للمبالغة، ك(الراوية)، و(العارفة)، والأصل فيها (الراوي)، و(العارف)، وهما من أسماء الفاعلين، وقد تزداد على صيغ المبالغة ك(العلامة)، و(النسابة)، و(الهزمة)، و(الفروقة)" (السامرائي، 1981م، صفحة 119)، وانظر: (ابن جني، د.ت، صفحة 201/2)، (العكبري، د.ت، صفحة 753/2)، (الفيومي، د.ت، صفحة 91/1)، (الفراهيدي، الجمل في النحو، 1985، الصفحات 256-285)

وكانت صيغة (فَعَّال) في المبالغة تستخدم في الدلالة على صاحب الصنعة. انظر: (السامرائي، 1981م، صفحة 107)، "وذلك قولك لصاحب الثياب: (ثَوَّابٌ)، ولصاحب العاج: (عَوَّاجٌ)، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: (جَمَّالٌ)، ولصاحب الحُمر التي يُعمل عليها: (حَمَّارٌ)، وللذي يعالج الصرف: (صَرَّافٌ)، وذا أكثر من أن يحصى" (سيبويه، 1988م، صفحة 381/3)، وانظر: (ابن السراج، 1988، صفحة 83/3)، (المبرد، 1994م، صفحة 161/3)، (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 245/2)، (الرازي، 1995م، صفحة 38)، فيمكن إطلاق الصيغة على اسم الآلة التي تعالج الصنعة -فيما لم يرد مخالفا لها عن العرب- مجازًا، فالمجاز "هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل، وللفاعل ملابسات شتى: يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب، فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة ... وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا له، وقولنا: ما هو له يشملها وإسنادها إلى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم في المفعول به: (عيشة راضية)، و(ماء

دافق)، وفي عكسه: (سيل مفعم) وفي المصدر: (شعر شاعر) وفي الزمان: (نهاره صائم) و(ليله قائم) وفي المكان: (طريق سائر) و(نهر جار) وفي السبب: (بنى الأمير المدينة) (القزويني، 1988م)، وانظر: (الجرجاني، 1995م، صفحة 266)، (الجزري، 1979م، صفحة 179/2، 144/3).

لكل ما سبق يرى البحث ما رآه المجمع من قياسية صيغة (فَعَّالَة) لاسم الآلة، خاصة في زماننا الحاضر، حيث كثرت الآلات التي تكثر من معالجة الأعمال ك(الغَسَّالَة: لتلك الآلة التي تغسل الثياب والأواني)، و(كسَّارَة: لتلك الآلة التي تعمل في كسر الحجارة الضخمة في المحاجر ونحوها) و(السَّيَّارَة): "السَّيَّارَة) القافلة، (السَّيَّارَة) القوم يسرون، أنث على معنى الرُّفْقَة أو الجماعة" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 386/4)، ولكن في عصرنا الحديث صارت (السيارة) تلك الآلة التي يركبها الإنسان، أو تُحْمَلُ بالأمثلة وغيرها وتجوب البلاد طولاً وعرضاً، فزادت مناسبة الصيغة لهذا المُسَمَّى، ومن المحدثين الذين أيدوا هذا القرار الدكتور/ توفيق أحمد شاهين (شاهين، 2001، صفحة 105)، وممن صرح بقياسية هذا الوزن لاسم الآلة الدكتور/ أميل بديع يعقوب (يعقوب، 1988م، الصفحات 59-60، 488).

2.2. اقتراح للبحث حول تسمية بعض المخترعات الحديثة:

ويقترح البحث تسمية بعض المخترعات الحديثة التي تعالج بعض الأعمال بسرعة وبكثرة بهذه الصيغة، فمثلاً جهاز الـ(Fax) المعروف الذي يرسل الرسائل بصورة ورقية في سرعة وبكثرة في أقل وقت، يمكن أن يشتق له اسماً من الفعل (رَسَلَ) فيسمى (رَسَّالَة)، وشبكة الاتصالات العالمية التي تسمى (Internet) يمكن أن يُشتق لها اسماً من الفعل (وصل) فتكون (وَصَّالَة)، أو ينعت به لفظ (الشبكة) فيكون اسمها (الشبكة الوصَّالَة)، وغير ذلك الكثير، ولكن من المهم أن تكون التسمية مستساغة في لفظها، سهلة التداول على الألسن العربية، وإن كانت مستخدمة قبل تصويبها ووافقت عموم القواعد اللغوية فذلك فيه من الخير الكثير؛ حيث لم يعد هذا الاسم محتاجاً إلى زرعه في الألسنة، وأن تحترم الألفاظ الجديدة القواعد الصوتية العربية.

3. المبحث الثالث/ صيغ (فِعَال)، و(فَاعِلَة)، و(فَاعُول):

القرار الرابع: "أولاً: لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وما أقره المجمع قبلاً من إضافة صيغة (فَعَّالَة).

ثانيا: يقتضي النظر في قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين: أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عددًا غير قليل، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة في العصر الحديث بين المتكلمين في الدلالة على اسم الآلة.

وتطبيقًا لهذا يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتي:

- (فِعَال): مثل: (إِرَاث)، وهي التي قال بعض القدماء بقياستها.
- (فَاعِلَة): مثل (ساقية).
- (فَاعُول): مثل ساطور.

وهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ" صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة التاسعة والعشرين (أحمد و أمين، 1388هـ، صفحة 19/1)، (أمين و التريزي، 1984م، صفحة 48).

1.3.1. تعليق على القرارات:

1.1.3. أولاً/ بالنسبة إلى صيغة الأولى (فِعَال):

قال السيوطي: "بناء الآلة مطرد على (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين و(مِفْعَال) و(مِفْعَلَة) كذلك، ك: (مِشْفَر) و(مِجْدَح) و(مِفْتَاخ) و(مِنْقَاش) و(مِكْسَحَة)، و(المُفْعَل) بضمين، و(المُفْعَل) بفتحين، و(المُفْعَال) بالكسر يحفظ ولا يقاس عليه؛ ك(مُنْخَل) و(مُسْعَط) و(مُدْهَن)، و(إِرَاث) آلة تأريث النار؛ أي إضرامها" (السيوطي، همع الهوامع، د.ت، صفحة 327/3)، وجاء في ((اللسان العرب)): "قال سيويه: (المخيط) ونظيره مما يعتمد به مكسور الأول كانت فيه الهاء أو لم تكن، قال: ومثل: (خِياط ومخيط) (سراد ومسرد) و(إزار ومأزر) و(قرام ومقرم)" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 298/7)، وقال الفيومي: "(القِيَاد) مثل (المُقُود) ومثله: (لِحاف وملحف) و (إِزَار و مأزِر)" (الفيومي، د.ت، صفحة 518/2).

فالسويطي ومن سار على نهجه يجعل هذه الصيغة غير قياسية، في حين يرى آخرون معاقبة صيغة (فِعَال) لصيغة (مِفْعَل) في كثير من أسماء الآلات، وفكرة المعاقبة في أسماء الآلة ليست حkra على هاتين الصيغتين، فهي معروفة في صيغ أخرى، ف"مِفْعَلٌ" و(مِفْعَلَة) يتعاقبان، نحو: (المِقْد) و(المِقْدَة) انظر: (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 503/3)، ...، و(مِفْعَل) و(مِفْعَال) يتعاقبان، نحو: (المجث) و(المجثاث) انظر: (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 127/1) (عبد الله، 2000، صفحة 276)، وانظر: (دراز، د.ت، صفحة 452)، (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 289/7).

فإذا كانت هذه الصيغة واردة كثيرا في أسماء الآلات. انظر: (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د.ت، الصفحات 358-359)، (أحمد و أمين، 1388هـ، صفحة 29/1)، وقد تعاقبت هذه الصيغة مع صيغة أخرى في كثير من أسماء الآلات، فلا يرى البحث إلا ما رآه المجمع من قياسية هذه الصيغة ولو على أنها فرع عن صيغة (مفعل)، خاصة في العصر الذي نحن فيه الذي يحتاج إلى الكثير والكثير من أسماء المخترعات الحديثة، وقد اعتبر أحد المحدثين هذه الصيغة من الصيغ القياسية لاسم الآلة. انظر: (يعقوب، 1988م، صفحة 60، 487)

ويؤيد ذلك مجيء هذه الصيغة في كتاب الله عز وجل، حيث قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحْ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ} (الأعراف: 40).

وجاءت كذلك في الحديث الشريف ما رواه البخاري وغيره: "حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي» (البخاري، 1422هـ، صفحة 84/1)، وروى أيضا: "حَدَّثَنَا يَسْرَةُ بْنُ صَفْوَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُورٌ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّورَ» (البخاري، 1422هـ، صفحة 27/8).

و(القيرام) ستر فيه رُقم ونقوش، وكذلك (المقْرَم) و(المقْرمة). انظر: (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 474/12)، (الرازي، 1995م، صفحة 222)

2.1.3. ثانيا/بالنسبة إلى صيغة الثانية (فاعلة):

(فَاعِلَة) في أصل صيغته اسم فاعل من الثلاثي، أضيفت إليه تاء التأنيث، فهو اسم فاعل لمؤنث، ك(كاتبة)، (حاسبة)، (ضاربة)، ...، و"اسم الفاعل: وصف يشتق من مضارع الفعل المبني للمعلوم لمن وقع منه الفعل أو قام به" (عبد الله، 2000، صفحة 247)، أو هو: "ما اشتق من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به" (دراز، د.ت، صفحة 429)، وانظر في تعريف اسم الفاعل: (يعقوب، 1988م، صفحة 67)، (العبادي، 1983، الصفحات 71-80)، (الزمخشري، 1993م، صفحة 285)، (ابن هشام، 1979، الصفحات 216-217/3)، (السيوطي، همع الهوامع، د.ت، صفحة 327/3).

وعلى هذا فالصيغة تؤدي - وإن مجازًا- معنى الآلة التي تقوم بالفعل، ك(الحاسبة) لتلك الآلة الصغيرة التي تستخدم في إجراء العمليات الحسابية البسيطة أو المركبة بعض الشيء، و(الآلة الكاتبة) لتلك الآلة القديمة التي كانت تستخدم في صَفِّ وكتابة الكتب والرسائل العلمية منذ سنوات، و(الطابعة) لتلك الآلة التي تطبع الأوراق ببطء وبقلة، وجاء في القديم:

- (الخابية): "قال: ابن دريد هو الذي يجعل فيه الماء" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 295/1).
- (الحاملة).
- (المائلة): "و"هي منارة المسرحة" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 416/11).
- (الراوية): "المزادة فيها الماء ويسمى البعير راوية على تسمية الشيء باسم غيره لقربه منه (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 346/14).
- (الساقية).

وعلى هذا يرى البحث أن الصيغة تحتل تعيين الآلة التي قامت بالمعالجة، وقد وردت أمثلة كثيرة لها (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د.ت، صفحة 359)، ومالت الألسن إلى هذه الصيغة في صياغة في بعض المخترعات الحديثة، وجعلها قياسية بعضُ المحدثين (يعقوب، 1988م، صفحة 60) ولذا يرى البحث جواز قياسيتها في اشتقاق اسم الآلة.

3.1.3. ثالثًا/ بالنسبة إلى الصيغة الثالثة (فاعول):

(فاعول) هو أحد الأبنية التي لم يخصص له النحاة بابًا تُدرس تحتها، ويرى أحد المحدثين أن (فاعولاً) من صيغ المبالغة المنقولة، وليس أصلاً في المبالغة، وهو مستعار من (فاعول) في الآلة؛ لأن هذا البناء هو من أبنية أسماء الآلة، ويستعمل فيها كثيراً؛ مثل:

- (الساطور): "يقال لسيف القَصَّابِ ساطورٌ" (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 363/3).
- (الصاقور): (الصاقور): فأس عظيمة لها رأس تُكسَّرُ بها الحجارة وهي (المغولُ) (الدينوري، 1963م، صفحة 151)، (السعدي، 1983م، صفحة 244/2)، (السيوطي، المزهر، 1998م، صفحة 132/2)، (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 372/4)، (الزبيدي، د.ت، صفحة 466/4).
- (الناعور): واحد النواعير التي يستقى بها يديرها الماء ولها صوت (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 222/5)، (الرازي، 1995م، صفحة 278)، (الفيومي، د.ت، الصفحات 612/2-613).

- (الناقور): الصور الذي ينقر فيه الملك أي ينفخ (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 231/5)، (الرازي، 1995م، صفحة 281)، (الفراهيدي، كتاب العين، د.ت، صفحة 145/5).
- (الناقوس): مِضْرَابُ النَّصَارَى الَّذِي يَضْرِبُونَهُ لِأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 240/6)، (السعدي، 1983م، صفحة 250/3)، (الفيومي، د.ت، صفحة 621/2).
- (الخاطوف): شِبْهُ الْمُنْجَلِ يُشَدُّ بِحَبَالَةِ الصَّيْدِ فَيُخْتَطَفُ بِهِ الظَّبْيُ (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 77/9).
- (الحابول) الكر الذي يصعد به على النخل (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 135/11)، (الرازي، 1995م، صفحة 51).
- (الناجود): الباطية، وقيل: هي كل إناء يجعل فيه الخمر من باطية أو جفنة أو غيرها. وقيل: هي الكأس بعينها، وقيل: (الناجود) كل إناء يجعل فيه الشراب من جفنة أو غيرها (ابن منظور، 1300هـ، صفحة 419/3).

وعند النظر إلى هذه الصيغة نجد فيها مدًّا للصوت واستطالة في الألف، وثقل في الضمة، ومدًّا لهذا الثقل في الواو بعدها، ومن المعلوم أن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى، فهي تصلح لمعنى المبالغة في الفعل، ومن صفات الآلة المبالغة في الفعل، ومنه قالوا في العصر الحديث (الحاسوب): وهو اسم عربي لجهاز الـ(Computer) المعروف؛ لسرعته في الحساب وغيره، يضاف إلى هذا كثرة الأمثلة الواردة لأسماء الآلة على هذا الوزن. انظر: (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د.ت، الصفحات 360-361)، وقد وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم، قال تعالى: {فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ} (المدثر: 8)، ويرى بعض المحدثين قياسية هذه الصيغة أيضا. انظر: (يعقوب، 1988م، الصفحات 59-60)

فلا مانع إذا من جعل هذه الصيغة قياسية في باب الآلة، خاصة أن هذه الصيغة لم تشتهر في باب بعينه، فلا يخشى معها اللبس. انظر: (يعقوب، 1988م، الصفحات 59-60)، (السامرائي، 1981م، صفحة 116).

2.3. ملاحظات على صياغة اسم الآلة لبعض المخترعات الحديثة:

يجب ألا يصاغ اسم آلة على وزن معين إلا إذا دعت الحاجة إليه، فإذا كان قد سُمع لتلك الآلة اسمٌ على غير تلك الصيغة؛ فلا يصاغ لها اسم آخر.

الملاحظة السابقة مقصورة -نسبياً- على الأسماء المسموعة عن العرب الخُص أو الذين يستشهد بلغتهم لصحة سلاتنهم، أما إذا سَمَّت العامة اسماً لآلة فيجب قبل أن يعتبر من المسموع الذي لا قياس بعده أن يعرض على قواعد اللغة وولاتق أهل الصنعة.

عند صوغ اسم للآلة يجب مراعاة كم وكيف معالجة الآلة لعملها، فمثلاً الفعل (طَبَعَ) قد يصاغ منه اسم آلة تعالج هذا الفعل في مجال الطباعة بالـ(Computer)، فهناك آلات تعمل بنظام (Deskjet)، وهي بطيئة في معالجة الفعل، وريدئة بعض الشيء، وهناك آلات تعمل بنظام (Laserjet)، وهي سريعة في معالجة الفعل، وعالية الجودة، فالنوع الأول من الآلات لا يليق به اسم آلة أصله من صيغ المبالغة مثلاً، فيكفي في تسميتها: (طَابِعَة)، والنوع الثاني يليق به المبالغة، فيصاغ لها اسم آلة أصله صيغ من صيغ المبالغة، فيقال: (طَبَّاعَة)، وعلى هذا يمكن التمييز بين فئات من أنواع المخترعات الحديثة -كالمثال السابق- بمجرد الصيغة الصرفية الدالة على اسم الآلة، دون اللجوء إلى الوصف أو الإضافة إذا أمكن ذلك.

هناك صيغ سماعية في العصر الحديث لاسم الآلة، ولكنها تؤدي المطلوب من الدلالة على الآلة المطلوب تسميتها، وقد تختلف هذه الصيغة وتلك التسمية باختلاف الأقطار العربية كتلك الآلة التي تسمى (Mobile)، ففي بعض الأقطار العربية كمصر مثلاً يُسمى (مَحْمُول) على صيغة (مَفْعُول)؛ لأنه يُحمل مع صاحبه في أي مكان، وفي بعض الدول كدول الخليج يسمى (جَوَّال)، أو (نَقَّال) على صيغة (فَعَّال) -بدون تاء- لأنه يُتجول ويُتنقل به، وهاتان الصيغتان وإن خرج منهما شيء عن القياس، لكن كل هذه التسميات صحيحة على عين الآلة المقصودة، ومؤدية لمعناها ومدلولها، وهي صيغ غُرست في السنة العامة فلا داعي لنزاعها، ولكن يجب العمل على توحيد المصطلح العربي في مثل هذه المخترعات لتوحيد لسان العرب -قدر الطاقة- في الأقطار العربية المختلفة.

قد تُحول بعض الصيغ إلى أخرى، كما مرَّ في تعاقب الصيغ، وقد تحول غيرها، فقد روى البخاري: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِخْتَنَ إِبرَاهِيمُ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقُدُومِ» حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ وَقَالَ: «بِالْقُدُومِ» مُحَقَّقَةً" (البخاري، 1422هـ، صفحة 140/4)، قال ابن حجر: "قوله قدوم ضأن بالتخفيف اسم موضع وصوابه فتح القاف وضمه بعضهم. قوله: «اِخْتَنَ بِالْقُدُومِ» رواية شعيب عن أبي الزناد مخففة وغيره بالتشديد وقيل بالتخفيف الموضوع وبالتشديد الآلة" (ابن حجر، 1379هـ، صفحة 170/1، 390/6، 342/10، 88/11، 90)،

(النووي، 1392هـ، صفحة 122/5)، فإذا كانت الآلة تسمى (قَدُوم)، فيرى البحث أنها مبدلة عن صيغة (فَاعُول)، أي: (قَادُوم)، وقد وردت لفظة (قادوم) في بعض المصنفات العربية؛ انظر على سبيل المثال: (ابن أبي حاتم، 1419هـ، صفحة 2027/6)، (المريّ، 2009م، صفحة 218/1)، (الغزالي، 1961م، صفحة 273)، (السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، د.ت، صفحة 421/4)؛ وهذا مما يقوي صحة هذه الصيغة.

خاتمة:

في ختام هذا البحث يعرض الباحث أهم النتائج التي تمخضت عنها مباحثه:

- يرى البحث مناسبة قياسية الصيغ التي أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها في صياغة اسم الآلة؛ مواكبة للتطور السريع في المعارف والمخترعات.
- اقترح البحث بعض الأسس التي يراها مهمة في وضع أسماء المخترعات الحديثة، بما يوفر الاقتصاد والكفاية اللغوية.
- عرض البحث لبعض الفروق الدلالية الدقيقة بين بعض صيغ اسم الآلة، واقترح نماذج لتوظيفها.

كما يوصي البحث بتوصيات من أهمها:

- ضرورة العمل على توحيد المصطلح العربي في الأقطار العربية المختلفة قدر الطاقة توحيداً للغة الحضارة.
- يوصي الباحث المجامع اللغوية المختلفة بعقد محافل علمية موحدة للنظر في توظيف معطيات اللغة العربية في وضع أسماء ومصطلحات للمستجدات الحديثة، من آلات ومخترعات وغيرها.
- يوصي الباحث الباحثين بالاهتمام بالأبحاث التي تغذي وتثري مفردات الحضارة العربية المعاصرة بشكل منضبط.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد، محمد خلف الله، وأمين، محمد شوقي، (1388هـ)، في أصول اللغة، (د.ط)، المطابع الأميرية، مصر.
2. أمين، عبد الله، (2000م)، الاشتقاق، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
3. أمين، محمد شوقي، والترزي، إبراهيم، (1984م)، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما "1934-1984م"، (د.ط)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر.

4. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (422هـ)، صحيح البخاري، (ط1)، طوق النجاة، بيروت.
5. التفازاني، محمود بن عمر سعد الدين، (1374هـ)، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، (ط4)، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
6. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (1995م)، دلائل الإعجاز، (ط1)، دار الكتاب العربي، بيروت.
7. الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، (1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (د.ط)، المكتبة العلمية، بيروت.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.
9. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (1419هـ)، تفسير القرآن العظيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية.
10. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (1982)، الإيضاح في شرح المفصل، (د.ط)، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق.
11. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت.
12. الحريري، أبو القاسم بن علي، (1870م)، درة الغواص في أوهام الخواص، (د.ط)، مكتبة المثنى، بغداد.
13. دراز، طنطاوي محمد، (د.ت)، ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، (د.ط)، مطبعة عابدين، القاهرة.
14. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي، (1963)، أدب الكاتب، (ط4)، المكتبة التجارية، مصر.
15. الراجعي، عبده، (1984م)، التطبيق الصرفي، (ط1)، دار النهضة العربية، بيروت.
16. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1995م)، مختار الصحاح، (د.ط)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
17. الزبيدي، محمد مرتضى، (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، (د.ط)، مكتبة الحياة، بيروت.
18. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله، (1993م)، المفصل في صنعة الإعراب، (ط1)، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
19. الزمخشري، محمود بن عمر جار الله، (د.ت)، الفائق في غريب الحديث، (ط2)، دار المعرفة، لبنان.
20. السامرائي، فاضل صالح، (1981م)، معاني الأبنية في العربية، (ط1)، جامعة الكويت كلية الآداب، الكويت.
21. السبروي، عيسى، (1359هـ)، روح الشروح، (د.ط)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
22. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، (1988م)، الأصول في النحو، (ط3)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
23. السعدي، أبو القاسم علي بن جعفر، (1983م)، الأفعال، (ط1)، عالم الكتب، بيروت.
24. سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، كتاب سيوييه، (ط3)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
25. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، (1993)، الدر المنثور، (د.ط)، دار الفكر، بيروت.
26. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، (1998م)، المنزه في علوم اللغة وأنواعها، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
27. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، (د.ت)، همع الهوامع، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، مصر.
28. شاهين، توفيق محمد، (2001م)، عوامل تنمية اللغة العربية، (ط3)، مكتبة وهبة، القاهرة.
29. العبادي، أحمد بن قاسم الصباغ القاهري المصري، (1983م)، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، (ط1)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.
30. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، (د.ط)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
31. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، (1961م)، معيار العلم في فن المنطق، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة.
32. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1985م)، الجمل في النحو، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
33. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د.ت)، كتاب العين، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال، مصر.
34. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (د.ت)، المصباح المنير، (د.ط)، المكتبة العلمية، بيروت.
35. الفزوني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر، (1988)، الإيضاح في علوم البلاغة، (ط4)، دار إحياء العلوم، بيروت.
36. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1994م)، المقتضب، (ط3)، عالم الكتب، بيروت.

37. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (1936م)، محاضر الجلسات، الدورة الأولى، (د.ط)، المطبعة الأميرية، ببولاق.
38. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ت)، البحوث والمحاضرات في الدورة الثامنة والعشرين، د.ط، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.
39. المرئي، المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد، (2009م)، المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، دار التوحيد، الرياض.
40. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (1300هـ)، لسان العرب، (ط1)، دار صادر، بيروت.
41. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، (1392م)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ط2)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
42. النيساري، (1995م)، الوافية نظم الشافية، (ط1)، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
43. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (1979م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ط5)، دار الجيل، بيروت.
44. يعقوب، إميل بديع، (1988م)، موسوعة النحو والصرف والإعراب، (ط1)، دار العلم للملايين، لبنان.